

الحكومة اللبنانية تجازف بإعادة جدولة الديون

بيروت - أكد محللون أن إعادة جدولة الديون اللبنانية ستكون لها عواقب وخيمة في ظل استمرار الضبابية حول الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد.

وقال محللو كابيتال إيكونوميكس الخميس إنه قد يتعين على حائزي السندات اللبنانية شطب حوالي 70 في المئة من استثماراتهم، وخفض قيمة عملة البلاد إلى النصف بموجب خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

وطالب لبنان رسمياً الأربعة مساعدة فنية من صندوق النقد في الوقت الذي يحاول فيه تفادي انهيار اقتصادي شامل.

ومن غير المعروف بعد ما إذا كان ذلك سيتحول إلى إنقاذ مالي رسمي، لكن المحللين بدأوا تقييم الاحتمالات.

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وكانت جمعية مصارف لبنان قد شددت الأعباء على ضرورة سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار ستمستحق الشهر المقبل، في موعدها لحماية المودعين والحفاظ على مكانة لبنان في الأسواق المالية العالمية.

وقالت الجمعية في بيان إن "إعادة هيكلة الدين تحتاج إلى وقت ومساعدة من مؤسسات دولية"، مؤكدة أن الفترة المتبقية حتى استحقاق السندات الدولية في التاسع من مارس "لا تتيح التحضير والتعامل بكفاءة مع هذه القضية".

وقال محللو كابيتال إيكونوميكس الخميس إنه قد يتعين على حائزي السندات اللبنانية شطب حوالي 70 في المئة من استثماراتهم، وخفض قيمة عملة البلاد إلى النصف بموجب خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

وطالب لبنان رسمياً الأربعة مساعدة فنية من صندوق النقد في الوقت الذي يحاول فيه تفادي انهيار اقتصادي شامل.

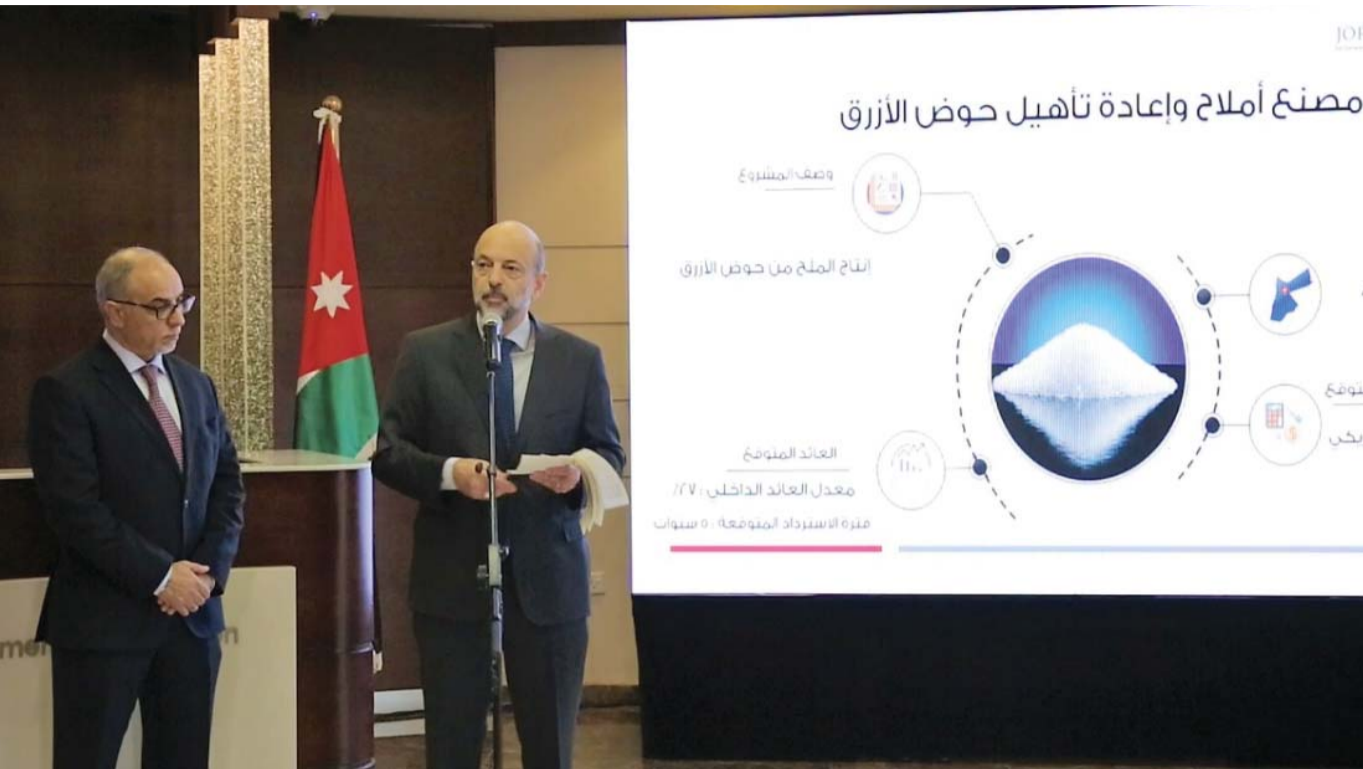
ومن غير المعروف بعد ما إذا كان ذلك سيتحول إلى إنقاذ مالي رسمي، لكن المحللين بدأوا تقييم الاحتمالات.

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وكانت جمعية مصارف لبنان قد شددت الأعباء على ضرورة سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار ستمستحق الشهر المقبل، في موعدها لحماية المودعين والحفاظ على مكانة لبنان في الأسواق المالية العالمية.

وقالت الجمعية في بيان إن "إعادة هيكلة الدين تحتاج إلى وقت ومساعدة من مؤسسات دولية"، مؤكدة أن الفترة المتبقية حتى استحقاق السندات الدولية في التاسع من مارس "لا تتيح التحضير والتعامل بكفاءة مع هذه القضية".

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".



جهد مفصل لأبرز المشاريع

الأردن يعزز جهود استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

الحكومة تعلن 68 فرصة استثمارية بقيمة 4.5 مليارات دولار

الجاري لميزان المدفوعات للأردن، إلى جانب كل من السياحة والميزان التجاري وحالات المغتربين.

وحقق هذا المجال أعلى قيمة له في 2008 ببلوغه مستوى ملياري دينار (2.8 مليار دولار)، لكنه تقلص لاحقاً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وفي مسعى لتخفيف أزماته، قدم الأردن في فبراير العام الماضي قائمة مشاريع على هامش مؤتمر لندن لدعم الاقتصاد على أمل ضخ استثمارات تمتص جزءاً من نسب البطالة.

المستثمرين العرب الذين لهم استثمارات في الأردن في العديد من القطاعات.

وأكد السريان خلال اللقاء أن الحكومة تعمل على ترويج الاستثمار للأردن بشكل حقيقي، وتخفيفه بشكل منسق والحد من الإجراءات البيروقراطية والإدارية التي تعيق عمل المستثمرين.

ولفت إلى أنه تم تعديل التشريعات ذات الصلة بالمستثمرين وضمان استقرارها، وإسبام ما يتعلق بالحوافز والإعفاءات وغيرها، لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

وكان رئيس هيئة الاستثمار خالد الوزني قد أكد الشهر الماضي خلال ندوة أقامتها الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة تحت شعار "كيف تكون وجهة للاستثمار" أن "أهم مقومات اتخاذ القرار الاستثماري هو تحقيق عائد متوقع على الاستثمار".

وإلى جانب ذلك، يعتقد الوزني أن عوامل الأمن والاستقرار التشريعي وسيادة القانون والحلول الذكية وتكلفة عناصر الإنتاج، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات المالية التي تقدم للمشاريع الاستثمارية، مهمة لجلب رؤوس الأموال.

وبحسب المؤشرات، يمتلك الأردن 12 قطاعاً متنوعاً في عدة محافظات وكذلك ميزات تنافسية جاذبة للاستثمار، إضافة إلى امتلاكه موارد بشرية فاعلة ومؤهلة وقادرة على تحقيق متطلبات المستثمرين.

وقال الوزني حينها "قمنا في الهيئة بالتواصل مع كافة الجهات الحكومية لتوحيد وتجميع الفرص الاستثمارية الموجودة في كافة المحافظات ليمتد عرضها على المستثمرين المستهدفين، فالمستثمر اليوم يبحث عن فرص استثمارية حقيقية يحقق عائد ربح من خلالها".

ويعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المعطيات الرئيسية الداخلة في الحساب

عزز الأردن جهوده لزيادة زخم الاستثمارات الأجنبية بعد أن أشعلت بيانات انحدار رؤوس الأموال المتدفقة إلى البلاد خلال العامين الأخيرين الجدل بشأن بطة الإصلاحات وتنافس الجهات الحكومية في الترويج لمنح الأعمال، في وقت تعاني فيه البلاد من تداعيات أزمات المنطقة.

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وكانت جمعية مصارف لبنان قد شددت الأعباء على ضرورة سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار ستمستحق الشهر المقبل، في موعدها لحماية المودعين والحفاظ على مكانة لبنان في الأسواق المالية العالمية.

وقالت الجمعية في بيان إن "إعادة هيكلة الدين تحتاج إلى وقت ومساعدة من مؤسسات دولية"، مؤكدة أن الفترة المتبقية حتى استحقاق السندات الدولية في التاسع من مارس "لا تتيح التحضير والتعامل بكفاءة مع هذه القضية".

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وكانت جمعية مصارف لبنان قد شددت الأعباء على ضرورة سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار ستمستحق الشهر المقبل، في موعدها لحماية المودعين والحفاظ على مكانة لبنان في الأسواق المالية العالمية.

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

- المشاريع المعروضة
- * 27 مشروعاً في قطاع السياحة
- * 23 مشروعاً في قطاع الزراعة
- * 12 مشروعاً في قطاع الصناعة
- * 6 مشاريع في قطاع الصحة

وقدم صندوق النقد الدولي الشهر الماضي شهادة دعم للإصلاحات الاقتصادية في الأردن بإعلان موافقته على تقديم قرض جديد، وسقط تحذيرات من تحديات كبيرة قد تفرضها التقلبات الإقليمية وتذبذب مناخ الاقتصاد العالمي. وتوصل الصندوق إلى اتفاق مع الأردن على برنامج جديد بقيمة نحو 1.3 مليار دولار مدته أربع سنوات يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتخفيف سوق العمل مع تعزيز استقرار المالية العامة. ويؤكد محللون أن الوضع الذي بلغه الأردن في ظل جنوحه مرة أخرى إلى الاقتراض الخارجي دليل واضح على الخلل في إدارة الأموال وعدم وضوح الرؤية وغيب الإرادة الحقيقية لتحسين القطاعات الإنتاجية المهمة.

وإلى جانب ذلك، يعتقد الوزني أن عوامل الأمن والاستقرار التشريعي وسيادة القانون والحلول الذكية وتكلفة عناصر الإنتاج، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات المالية التي تقدم للمشاريع الاستثمارية، مهمة لجلب رؤوس الأموال. وبحسب المؤشرات، يمتلك الأردن 12 قطاعاً متنوعاً في عدة محافظات وكذلك ميزات تنافسية جاذبة للاستثمار، إضافة إلى امتلاكه موارد بشرية فاعلة ومؤهلة وقادرة على تحقيق متطلبات المستثمرين. وقال الوزني حينها "قمنا في الهيئة بالتواصل مع كافة الجهات الحكومية لتوحيد وتجميع الفرص الاستثمارية الموجودة في كافة المحافظات ليمتد عرضها على المستثمرين المستهدفين، فالمستثمر اليوم يبحث عن فرص استثمارية حقيقية يحقق عائد ربح من خلالها". ويعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المعطيات الرئيسية الداخلة في الحساب

عزز الأردن جهوده لزيادة زخم الاستثمارات الأجنبية بعد أن أشعلت بيانات انحدار رؤوس الأموال المتدفقة إلى البلاد خلال العامين الأخيرين الجدل بشأن بطة الإصلاحات وتنافس الجهات الحكومية في الترويج لمنح الأعمال، في وقت تعاني فيه البلاد من تداعيات أزمات المنطقة.

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وكانت جمعية مصارف لبنان قد شددت الأعباء على ضرورة سداد سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار ستمستحق الشهر المقبل، في موعدها لحماية المودعين والحفاظ على مكانة لبنان في الأسواق المالية العالمية.

وقالت الجمعية في بيان إن "إعادة هيكلة الدين تحتاج إلى وقت ومساعدة من مؤسسات دولية"، مؤكدة أن الفترة المتبقية حتى استحقاق السندات الدولية في التاسع من مارس "لا تتيح التحضير والتعامل بكفاءة مع هذه القضية".

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

وقال وزير المالية غازي وزني بعد اجتماع مع الرئيس ميشال عون وحاكم مصرف لبنان الخميس، إن "الحكومة ستواصل بحث خياراتها للتعامل مع استحقات السندات الدولية الوشيكة بما في ذلك ما إذا كانت ستفي بالمدفوعات أم لا".

خطط الكويت تفشل في كبح عجز الموازنة

وقالت العقيل إن "مشروع الموازنة الجديد يحتوي على مبلغ يصل إلى حوالي 1.3 مليار دولار لتسوية عقود سابقة وذلك بناء على جدول المدفوعات المتفق عليه مع مجلس الأمة والذي نتج عن العمل مع على إقرار موازنة السنة المالية المقبلة".

ويرى خبراء أن اقتصاد الكويت تضرر كغيره من الدول النفطية، حيث يعتمد اقتصاد البلد على الصناعة النفطية، ويشكل أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، ويقدر إنتاجه النفطي بنحو 2.7 مليون برميل يوميا.

وتقوم الموازنة على أساس سعر مفترض لبرميل النفط يبلغ 55 دولاراً، وانخفاضاً من 55 إلى 65 دولاراً للبرميل افتترضتها الحكومة في الموازنة السابقة، ومن المتوقع أن يسهم النفط بنسبة 87.3 في المئة من إجمالي الإيرادات.

وأظهرت البيانات انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 12.3 في المئة إلى 45.6 مليار دولار، من 51.9 مليار دولار بمقارنة سنوية.

وتشهد النفقات العامة ارتفاعاً متواصلاً، ما يعيق الفجوة في التوازنات المالية، حيث تشير البيانات إلى ارتفاعها بنسبة 10.3 في المئة أي إلى نحو 49.7 مليار دولار، مقابل 45 مليار دولار مقارنة بالعام الماضي.

وسبق أن أكدت وزيرة المالية مريم العقيل على التزام الحكومة بالمحافظة على سقف المصروفات عند 74 مليار دولار للعام الثاني على التوالي.

وكان ذلك نتاج ورش عمل ماراثونية عقدتها وزارة المالية خلال أكتوبر ونوفمبر الماضيين بعد أن تم رفض الموازنة التقديرية الأولى البالغة حوالي 91.3 مليار دولار.

وتستقطع الكويت سنوياً نسبة 10 في المئة من إيراداتها، ويتم تحويلها إلى صندوق الأجيال القادمة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار التي تمثل الصندوق السيادي لدولة الكويت.

وسجلت الإيرادات تراجعاً بنحو 16 في المئة على أساس سنوي أي ما يعادل 47 مليار دولار. وكانت إيرادات البلد الغني بالنفط قد سجلت حوالي 55.9 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي الماضي.

7.4 مليارات دولار حجم عجز الموازنة خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية الحالية

الكويت - فشلت خطط الحكومة الكويتية في إطفاء آثار انحسار عائدات الطاقة على الموازنة، والتي وصل فيها العجز إلى مستويات قياسية.

وكشفت بيانات رسمية الخميس أن الموازنة سجلت عجزاً بقيمة 2.26 مليار دينار (7.4 مليارات دولار) خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية الحالية التي تنتهي في أواخر مارس المقبل. وتضمنت البيانات الصادرة عن التقرير الشهري لوزارة المالية أن الموازنة سجلت فائضاً بقيمة 5.23 مليار دولار في نفس الفترة خلال السنة المالية الماضية.

وتسبب خصم حصة صندوق احتياطي الأجيال القادمة بقيمة 4.7 مليارات دولار في عجز قياسي في الموازنة، خصوصاً في ظل تراجع عائدات النفط وتعطل محركات الإنتاج التقليدية.



مجازفة الاصطدام بالشارع